الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"دور التنمية في الوقاية من النزاعات الدّولية"

إعداد الباحث:

أنيس سعيد الحاج

تحت إشراف:

الدكتور كمال حمّاد

جامعة بيروت العربية

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

تعتمد التّنمية في مسار عملها كحق من حقوق الإنسان وكطريقة عملية لتحقيق نموّ شامل ومستدام للمجتمعات على تحقيق السّلام والإستقرار.

إن التنمية تعني بشكل أو بآخر تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة وتقليل الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية. فإنه عندما يتمّ تلبية حاجات النّاس الأساسية، بالتالي يشعر الناس بالعدالة والمساواة، ويقلّل ذلك من الشعور بالظّلم الذي يؤدي الى النزاعات. فالتنمية تخلق نوعاً من الطّمأنينة لدى السّكان وتشجّع على التعاون بين الدّول، مما يعزز التّسامح والتفاهم فيما بين الشعوب.

بالتالي إن التنمية تعتبر أداة فعالة لتحقيق السلام العالمي لأنها تعالج جذور المشاكل التي قد تؤدي الى النزاعات، وعدم الإستقرار الذي يعتبر الهدف الأول الذي تسعى المجتمعات الى تحقيقه وتأمينه لشعوبها.

كلمات مفتاحية: التنمية– النّزاعات – الوقاية–السّلام الدّولي– منع النزاعات– التعاون الأمني.

المقدمة:

أولا: التعريف بالبحث

إنّ دور التنمية في الوقاية ومنع نشوب النزاعات الدولية هو موضوع مستجدّ وحيوي ومهمّ في نفس الوقت.

لا بدّ من تعزيز التعاون الدّولي والتنمية بشكل خاص لمنع نشوب النزاعات الدولية. وذلك من خلال المساعدات الإنمائية من الدول المتقدّمة الى الدول النامية لتحسين البنية التحتية، الصحة، التعليم والإقتصاد.

إنّ التكنولوجيا أيضاً تلعب دورها في نقل المعرفة الى الدول النامية مما يعزّز من قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة. ناهيك عن المشاريع التي تدعمها الأمم المتّحدة والبنك الدّولي وذلك لبناء القدرات المحليّة والدّولية.

إنّ للتّجارة الدّولية دورها أيضاً في هذا المجال فهناك الكثير من الاتفاقيات التي تُعنى بالتّجارة الدّولية والتي يمكن عبرها فتح أسواق جديدة للبلدان النامية وذلك لرفع مستواها الإقتصادي، فلهذا الموضوع أثره الإيجابي على التنمية.

ثانياً: أهداف البحث

إنّ التنمية هي قضية العصر الحالي، وهي بالتالي التحدّي الذي يمكن أن يغيّر الكثير من الأمور الإقتصادية والإجتماعية والقانونية لتجنّب المشاكل العالمية والنزاعات بين الدّول والحروب الدولية والداخلية، فهي الطريقة الحديثة التي يمكن معها أن يعمّ السّلام بين الشعوب ويخفّف من وطأة النزاعات.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن اهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً مهماً من الناحية العلمية والقانونية والبحثية، نظراً لكثرة النزاعات التي تواجه عالمنا، وبالرغم من المحاولات المستمرّة للتّخلص من هذه النزاعات والصّراعات، إلّا أن العالم يحتاج الى أداة فعّالة يُمكن معها درء النزاعات الدّولية والوقاية منها.

انطلاقاً من ذلك، يجب الولوج في فهم دور التنمية كأداة فعّالة لمنع نشوب النزاعات الدّولية وتحقيق السّلام والأمن والإستقرار.

رابعاً: إشكالية البحث

إنّ االتنمية في يومنا هذا لم تعد فقط تنمية إقتصادية لا بل أصبحت تتناول العوامل الإجتماعية والقانونية على حدّ سواء، فالحق بالتنمية أصبح مكرساً دولياً ويحتاج الى الجهود الدولية الفعّالة لتطبيقه على أرض الواقع، باعتبار التنمية فاعلاً قانونياً يمكن اللّجوء اليه للابتعاد عن الحروب والنزاعات والصراعات الدّولية. لذلك إرتاينا أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للتنمية أن تُبعد النّزاعات وتحقّق السّلام على المستوى الدّولي؟

خامساً: المنهج المتّب

للإجابة على إشكالية هذا البحث، سوف نعتمد على المنهج التحليلي لما تحتاجه هذه الدراسة من تحليل وتفسير للإتفاقيات الدولية والإعلانات كالحق في التنمية ذات الصلة بالموضوع، وأيضاً الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يَصِفُ لنا قدرة التنمية على الاستجابة للمخاطر وابعاد النزاعات.

انطلاقاً من ذلك، سوف نتناول في هذا البحث التنمية الدولية أساسية في منع نشوب النزاعات الدولية في المطلب الأول، وطرق المناقشة الدولية الفعّالة لإزالة الأسباب الهيكلية للصّراع في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التنمية الدولية أساسية في منع نشوب النزاعات بين الدّول.

إنّ نظام الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المفوضية السّامية لحقوق الإنسان، يركّز في الأساس على منع انتهاكات حقوق الإنسان، وإنّ حقوق الإنسان بدورها تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من جهود الأمم المتّحدة لمنع اندلاع النّزاعات والأزمات. كلّ ذلك بدأ عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق منع نشوب النزاعات في المستقبل وهذا يتوافق بشكل جليّ مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الى تأمين وحفظ حقوق الأجيال القادمة وتأمين الموارد الطبيعية التي يحتاجونها، وعند تحقيق هذه الأهداف لا يضطر المرء الى التّمرّد على الإستبداد والظّلم.

إنّ عمل الأمم المتّحدة في مجال السّلم والأمن من ناحية، وعملها في مجال حقوق الإنسان من ناحية أخرى راسخة منذ أمد بعيد. وفي الغالب فإنّ الانتهاك المستمرّ لحقوق الإنسان يشكّل السبب الجذري الذي يُولّد النزاعات الدولية وبالتالي إنعدام الأمن.

في ظلّ وجود مختلف أنواع النزاعات الدّولية التي تواجه العالم اليوم لا بدّ من طرح حلول استباقية يمكن لها أن تخفّف من الانتهاكات والحروب الإنسانية، منها الحقوق الإنسانية وخصوصاً الحقّ في التنمية الذي يعتبر أحد الحلول الإستباقية لوقوع أي نزاع.

إنّ العالم اليوم بحاجة الى قوّة وقائية تمكّن الجميع من العيش بسلام والإبتعاد عن المخاطر والنزاعات والحروب (غوتيريش، 2017). وإنّ الدليل الذي يؤكّد قدرة التنمية في الوقوف الى جانب الإنسان وتجنّب النزاعات هو أنّ البلدان التي تحظى فيها جميع الحقوق الإنسانية بالاحترام والحماية هي أقلّ عرضة للنزاعات أو الأزمات. من هنا سنتاول دور التنمية في ضبط النزاعات الدولية والسيطرة عليها في الفرع الأول، والإعتماد الدولي على التنمية في سبيل استبدال النزاع بالسّلم في الفرع الثاني.

الفرع الأول: دور التنمية في ضبط النزاعات الدولية والسيطرة عليها.

إنّ موضوع انتهاكات حقوق الإنسان هي من المؤشرات البالغة الأهمية على النزاعات والأزمات، وبالتالي يمكن لحقوق الإنسان من تحديد القضايا التي قد تولّد النزاعات، مما يسمح من اتّخاذ التّدابير اللّازمة لمعالجتها أو منع حدوثها. بذلك يمكن اعتبار الإطار المعياري لحقوق الإنسان أساساً سليماً لمعالجة القضايا والأسباب وراء نشوب النزاعات ضمن البلد الواحد وفي ما بين البلدان. والتي تؤدّي إذا تُرِكَت دون معالجة الى نشوب النزاع.

تُشكّل الوقاية لمنع نشوب النزاعات جزءًا أساسياً من عمل مفوضيّة الأمم المتّحدة السّامية لحقوق الإنسان. والهدف من إنشاء المفوضيّة هو حماية حقوق الإنسان وبناء القدرة على التّكيّف والصّمود، والتخفيف من أسوء آثار المآسي والظّلم على الفئات الأكثر ضعفاً.

عملت المفوضيّة على تبني جميع جوانب حقوق الإنسان للإنذار المبكر والوقاية كمحور رئيسي لتركيز الأمم المتّحدة على السّلام المتجدّد والأمن الشامل.

إنّ حقوق الإنسان ومن ضمنها الحقّ في التنمية، بإمكانها أن تعالج الأسباب الجوهرية وراء نشوب النزاعات الدّولية، فقد تمّ الإعتراف على نطاق واسع، بدور الإنذار المبكر الذي أطلقته آليات حقوق الإنسان، انطلاقاً من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والمعاهدات الدّولية التي أبرمت لهذه الغاية.

منع النزاعات أساسي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، فبإمكان تطبيق حقوق الإنسان الفعّال من معالجة المظالم التي يتعرّض لها الإنسان ويخفف من حدّة عدم المساواة والتمييز العنصري والعرقي، والتوزيع العشوائي للموارد الطبيعية، فمن المهمّ جدّاً تحديد الأسباب والقضايا والإتّجاهات المستجدّة من أجل الحدّ من العنف، والحدّ بشكل أكبر من النّزاعات والأزمات الإقتصادية والمالية والحروب المسلّحة بحلول الأعوام القليلة المقبلة. من خلال كل ما عرضناه في هذا السّياق، يجب التّركيز هنا على الحق في التنمية في القانون الدّولي العام لتعزيز دورها في العمل على بناء السّلام ومنع نشوب النزاعات. لذلك سنتناول في هذا الصّدد الحق في التنمية في القانون الدّولي العام والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

<u>أولاً:</u> الحق في التنمية في القانون الدّولي العام.

إنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد حدّد الحقّ في التنمية، كمفهوم حقوقي وكحق من حقوق الإنسان غير القابل للتصرّف ومن خلاله يحقّ لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، ويمكن الوصول من وراء إعمال الحق في التنمية الى تعزيز جميع الحقوق الإنسانية الأخرى والحريات الأساسية تعزيزاً تاماً.

تمّ إعلان الحقّ في التنمية من قبل رئيس ومقرر العامل الحكومي المعني بالحقّ في التنمية زامير أكرم قائلاً: "ما لم تأتِ التنمية عادلةً ضمن المجتمع الواحد لن يتمتّع أفراد هذا المجتمع حقّاً بفوائد حقوق الإنسان الأخرى".

وقد اعتبر أكرم، أنّ "التنمية المنصفة" تندرج في إطار الحقّ في التنمية. وقد أبصر هذا المفهوم النّور مع إنهاء الإستعمار وانطلاق النضال من أجل العدالة العالمية، وهذا الحقّ مكرّس في إعلان الأمم المتّحدة لعام 1986.

من جهّة أخرى يقول رئيس قسم الحقّ في التنمية في مفوضّية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان أيوش بات إردِيني " Ayush Pat Erdini": "بقي الإعلان ضعيفاً منذ اعتماده، وقد شهد الجدل السياسي تصاعداً مؤسفاً". والوصول الى طريق مسدود في مرحلة ما. ولم يبلغ الحقّ في التنمية كامل إمكاناته التحويلية، لذا فإنّ العديد من بلدان الجنوب ومنظمات المجتمع المدني تؤيد ضرورة إعتماد صك ملزم قانونا".

إنّ الجدل المطروح حول الحقّ في التنمية، وضرورة تفعيله وإلزامه عبر اعتماد وثيقة أو صكّ قانوني قد استغرق أكثر من ثلاثين عاماً. وقد تحقّق الأمر أخيراً في شهر أيلول من العام 2018، عندما اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 39/9، ودعا فيه الى صياغة معاهدة ملزمة قانوناً بشأن الحقّ في التنمية. ولذلك عمل المجلس على إعداد مسودّة المعاهدة النّهائية.

لقد كان النضال نحو السير الى إبرام معاهدة ملزمة قانوناً شاقاً وصعباً، فقد وُلِدت الفكرة خلال مؤتمر القمة لحركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في العام 1998 في ديربان بجنوب أفريقيا، بقيادة الرئيس نلسون مانديلا آنذاك، ووُصِفت الوثيقة النّهائية بأنها "خطوة بارزة نحو إعمال الحقّ في التنمية".

إنّ صياغة الاتفاقية الخاصة بالحقّ في التنمية جاءت في العام 2018 أي بعد عقدين من الزمن. وأكّد أكرم أنه بذل ما في وسعه لأجل أن تستند هذه الاتفاقية الى لغة دولية متّفق عليها بتوافق جميع الآراء. ولن يبرز أي تناقض بين الحقوق والالتزامات بموجب هذه الإتفاقية وغيرها من الحقوق والالتزامات التي سبق وقبل بها المجتمع الدولي.

ثانياً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إنّ الدّول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصلية فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، وهي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

إنّ تمتّع الناس بحقوقهم المدنية والسياسية وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو السبيل لتهيئة الظروف وتمكين كل إنسان من التّمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك حقوقه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

حسب المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإنّه: "لجميع الدول والشعوب حق تقرير المصير، وهي حرّة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي لتحقيق نمائها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، ولجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة، التّصرف الحرّ بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التّعاون الإقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي.

لا شكّ في أنّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو أحد أهم الوثائق القانونية الدّولية التي تعنى بحماية حقوق الإنسان، وهو جزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تتضمن أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

من الحقوق المشمولة في العهد نذكر الحق في الحياة، ومنع التعذيب، والمعاملة القاسية أو المهينة، حرّية الفكر والدين والتعبير، الحقّ في محاكمة عادلة الخ...

إنّ العهد الدولي يمكن له أن يُسهم بشكل غير مباشر في تقليل النزاعات الدولية أو منعها، فهو لا يركز على منعها المباشر لأنه يعنى فقط بحماية الحقوق وضمان الحريات المدنية والسياسية للأفراد داخل الدّول.

إنّ تعزيز العدالة وسيادة القانون يتطلّب من الحكومات أن تضمن الحقوق الأساسية مثل الحق في المحاكمة العادلة، وحرية التعبير كما ذكرنا سابقاً، فهذه المبادئ تُضعف احتمالية نشوء صراعات داخلية والتي بدورها يمكن أن تمتدّ الى نزاعات دولية. فعند الالتزام بالمبادئ التي تم ذكرها أيضاً يتم تجنب التوترات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤدي الى نزاعات مسلّحة أو عدم استقرار داخلي، مما يؤثر سلباً على العلاقات الدّولية. أيضاً فإنّ العهد يمنع الانتهاكات التي تؤدي الى تدخلات دولية، فكلّ دولة تنتهك حقوق الإنسان تكون عرضة لمواجهة الضغوط من المجتمع الدولي، بما في ذلك التدخلات العسكرية والاقتصادية.

العهد يعزز الحوار وحرية التعبير مما يسمح للمجتمعات بحل نزاعاتها الداخلية بطريقة سلمية وديمقراطية فيخفّف ذلك من تصاعد الأزمات الداخلية الى نزاعات أوسع قد تشمل دولاً أخرى.

إنّ الحدّ من الاستبداد والقمع يمكن أن يخفف من التصاعد الى النزاعات الدولية التي تقمع حقوق وحريات المواطنين، فالعهد يعزز الشفافية والحكم الديمقراطي وهو ما يقلّص القمع الذي يمكن أن يثير ردود فعل دولية، سواء كانت سياسة أو عسكرية. فالحكومات التي تحترم حقوق مواطنيها تكون أقل عرضة للعقوبات أو العزلة الدولية، مما يساهم في الإستقرار الدولي. وهنا يمكن عرض أمثلة عملية، في نهاية نظام الفصل العنصري أي الأبارتيد في جنوب أفريقيا يتبين لنا كيف أن تأثير الالتزام بحقوق الإنسان حسّن من العلاقات الدولية، وكيف أن العقوبات والعزلة الدولية ساهمت في إحداث تغيير داخلي أدّى الى إنهاء التّوترات مع المجتمع الدولي. كذلك الأمر في الاتّحاد الأوروبي والذي هو منظمة إقليمية، والذي يعتمد بشكل كبير على مبادئ حقوق الإنسان لضمان الإستقرار بين الدول الأعضاء ومنع النزاعات.

لا شكّ أنّ العهد الدولي له دور كبير في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتّسامح الدولي والتعاون الدولي، فهو بذلك يقلّص فرص نشوب النزاعات الدّولية سواء من خلال منع التوترات الداخلية أو تعزيز العلاقات السلمية بين الدّول.

الفرع الثاني: الإعتماد الدولي على التنمية في سبيل استبدال النزاع بالسّلم.

إنّ التّنمية ومنذ بضعة عقود استحوذت إهتمام الكثير من المفكرين والسياسيين والباحثين الإقتصاديين والقانونيين، وذلك لاعتبارها أحد الحلول العملية للحدّ من الصراعات ولقدرتها على استبدال النزاع بالسّلام، في حين أنّ هذا المفهوم يُساهم في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية كوسيلة للحدّ من النزاعات وتعزيز الاستقرار والسّلام.

إنّ بناء السّلام هو من الدراسات الحديثة في الميادين البحثية، حيث كان الإهتمام فقط يصبّ في صنع السّلام وحفظه فقط. وقد أصبح التركيز على موضوع بناء السّلام بهدف الحيلولة دون تجدّد النزاعات والحروب أو اندلاعهم مرة ثانية.

إنّ التنمية هنا تعتبر عاملاً رئيسياً في بناء السّلام وفي تقليل أسباب النزاعات والفقر والبطالة والتهميش التي يمكن أن تكون أسباباً رئيسية للنزاعات العنيفة. فالهدف هنا هو التقليل من الأسباب والضغوط التي تؤدي الى العنف. ووفقاً للباحثين، فإنّ التنمية الشاملة

تساعد في بناء السّلام من خلال الكثير من المواضيع والحلول والمقترحات التي تخفّف من التّوترات والصّراعات. (Webel, 2021, p. 125)

أولاً: أساسيات بناء السّلام العالمي.

بناء السّلام يشير الى الجهود التي تهدف الى إنهاء العنف ومنع تكرار النزاع من خلال معالجة أسبابه الجذرية وبناء مؤسسات وآليات تحقق الاستقرار الدّائم. وبناء السّلام يشمل عمليات سياسية، إقتصادية، إجتماعية، وقانونية تعزّز السّلم في المجتمعات المتضررة من النزاعات.

من مقوّمات بناء السّلام:

- إعادة الإعمار الإقتصادي عبر تحسين الإقتصاد المحلي من خلال إعادة بناء البنية التحتية وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل، مما يساعد على توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.
- تقديم العدالة للضحايا وضمان محاسبة المتورطين في النزاعات والجرائم لتحقيق المصالحة، وبهذا الشكل تطبّق العدالة الإنتقالية.
- بناء مؤسسات قانونية قوية تضمن تطبيق العدالة بشكل مستقل وعادل وبهذا الشكل يتم تفعيل هذا التطبيق، فيعزّز بالتالي مبدأ سيادة القانون.
- أخيراً يجب التأكيد على دور المرأة والشباب في عمليات بناء السّلام كعامل أساسي لضمان شمولية واستدامة الجهود.

للمجتمع الدولي دور أساسي في دعم التنمية من أجل السّلام، ويتبين ذلك من خلال المنظّمات الدّولية مثل الأمم المتّحدة والبنك الدّولي، ويلعب المجتمع الدّولي الدور الحيوي في تعزيز التنمية كوسيلة لتحقيق السّلام عبر تقديم مساعدات تنموية واستثمارات اقتصادية للدول المتضرّرة من النزاعات للمساعدة على إعادة البناء. يعزّز التعاون الدّولي في مجال التنمية الإستقرار ويحدّ من النزاعات عبر تقديم الدعم المالي والتقني للدول التي تعاني من عدم الاستقرار. وبالنتيجة فبقدر ما يساعد المجتمع الدولي التنمية بقدر ما تستطيع الوصول الى تحقيق أهدافها. (Dickson, 1997, p. 102)

تضع دراسات السّلام والصراع معياراً للوصول الى الحلّ أو الى المنحى السليم نحو بناء السّلام والاستكشاف الشامل للعوامل التي تؤدي الى نشوب النزاعات، وتحليل الأحداث العالمية في القرن الحالي، بما في ذلك التغطية الكاملة لجائحة كوفيد-19، والشرق الأوسط، وتغير المناخ العالمي. كل هذه الدراسات وغيرها تكشف الأسباب الجذرية للصراعات والجوانب المهمة للسلام الايجابي، والعنف الفردي، والقومية، والإرهاب، ويوفر العديد من المساعدات البصرية، والعملية، والتطبيقية لتثقيف وإثراء المناقشة المستقبلية.

ثانياً: آليات الإعتماد الدولية في بناء السّلام من خلال التنمية.

تلعب التنمية دوراً محورياً في استراتيجيات بناء السّلام والإستقرار الدّائم للمجتمعات دون وقوع النزاعات، ويرتبط هذا المفهوم بعوامل عديدة شأنها أن تقلّل الحالات التي تؤدي الى الصراعات، وأهمّها النّمو الإقتصادي والإجتماعي، وتقليل نسبة الفقر والبطالة، التي غالباً ما تكون من المسبّبات الرئيسية لاندلاع النّزاعات واستمرارها.

من الآليات التي تعتمدها الدّول في بناء السّلام هي تقديم المساعدات التنموية والمالية والتقنية، ودعم القدرات المحلية للمجتمعات، وتعزيز الحكم الرّشيد.

إنّ المجتمع الدولي يعتمد على تقديم المساعدات التنموية كوسيلة لتحفيز النّمو الإقتصادي وبناء السّلام، يعدّ ذلك جزءًا من الجهود الدّولية الرامية الى معالجة أسباب النزاع مثل الفقر، البطالة، عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية وعدم المساواة. (Duffield, 2001, p. 11)

إنّ بناء السّلام من خلال المجتمع الدولي يستند أيضاً الى بناء القدرات المحلية أوّلاً، والذي يُعدّ الجزء الحيوي في هذه العملية أي بناء السّلام، حيث يُمكّن ذلك المجتمعات المحلية والحكومات القيام بدور فعّال في إدارة شؤونها بشكل مستقلّ. يتجلّى ذلك من خلال تدريب المجتمعات للكوادر المحلية، وتعزيز سياسة الحكم الرّشيد. لا شكّ أنّ بناء السّلام هو موضوع حسّاس وصعب في الوقت نفسه، ونجاحه يعتمد على تقبّل الدّول والمجتمعات لما يوفرّه من آليات، سنتناول في هذا الموضوع مثل دولة سيراليون كمثل حيّ والتي عانت من الحروب لمدّة لا تقلّ عن عشر سنوات متتالية، صحيح أنّه نزاع داخلي إلّا أنّه كان بحاجة الى مساعدة الدّول في حلّه، وركّزت الحالة هنا في تعزيز الجهود الدّولية على المصالحة الوطنية، نزع السّلاح، إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية.

لعب برنامج نزع السّلاح دوراً مهمّاً في إستعادة الأمن والإستقرار في سيراليون، اشتركت الأمم المتّحدة مع الحكومة الوطنية لنزع سلاح المقاتلين ودمجهم في المجتمع السيراليوني من خلال برامج تدريب مهنية وفرص اقتصادية بديلة تمكنهم من العيش بطريقة مغايرة للطريقة السّابقة التي كانت تستند على السّلاح والحروب. (Ucko, 2009, p. 111)

تمّ إنشاء محكمة خاصة في سيراليون وذلك بهدف تحقيق العدالة. أُنشِئت هذه المحكمة بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة لمحاكمة الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة خلال النزاع. عَمِلَت المحكمة على محاكمة الكثير من القادة التي تقف على رأس الميليشيات والإرهابيين، ومن أهم الأشخاص التي حاكمتهم هذه المحكمة هو رئيس ليبيريا السابق تشارلز تايلور (Schabas, 2020, p. 260).

إنّ المجتمع الدّولي لعب دوراً حاسماً في دعم إعادة الإعمار للبنى التحتية المدمرة، بعد إنتهاء الحرب، وتحفيز النّمو الإقتصادي من خلال الإستثمار في القطاعات المختلفة زراعية كانت أم صناعية، ناهيك عن المساعدات المالية والتقنية التي قدّمها البنك الدولي والإتّحاد الأوروبي لدعم هذه الجهود. (Albercht, 2011, p. 77)

ركّزت فيما يلي الجهود الدّولية في بناء السلام على إعادة بناء المؤسسات الحكومية والقانونية لتحسين الحكومة وتعزيز دور القانون وبالتالي تعزيز سيادة القانون. وبتحسين الجهاز القضائي والحكم العادل يمكن أن يعزّز دور حقوق الإنسان ومحاربة الفساد. إلى جانب دور المجتمع الدولي، هناك دور المجتمع المدني الذي لعب دوره من خلال تعزيز التعايش بين مجتمعاته المتأثرة بالنزاع. وكلّ ذلك يصبّ في تعليم المجتمع أهمية السّلم والحوكمة. (Moran, 2006, p. 26)

إنّ مصطلح "بناء السّلام"، قد وُضع أساساً في معرض الجهود التي تبذلها المجتمعات بعد انتهاء الصّراع، وذلك من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، إنّما قد إتّخذ مفهوم بناء السّلام مؤخّرا مفهوماً أوسع يشمل في طياته منع نشوب النزاعات والصّراعات. بمعنى منع تكرار العنف، وإدارة النزاعات وأخذ الحيطة والحذر. وبالتالي تتحوّل المجتمعات الى مجتمعات سلمية بالشراكة مع هياكل محوكمة. (Idriss, 2013, p. 101)

إنّ المنهج الثلاثي للسّلام: "حفظ السّلم، صنع السّلام وبناء السّلام"، هي ثلاث مفاهيم جسّدها عالم الإجتماع جوهان غالتونج "Johan Galtung" في العام 1975، والذي يعتبر أب دراسات السّلام. إهتّم هذا العالم بأسباب الصّراع في المجتمع وأدى عمله ذلك عبر الإستنتاج بأن السبب الجذري لجميع الصراعات هو الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية. (Kidombo, 2013, p. 10)لا شكّ أنّ غالتونج إهتّم كثيراً بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف والعمل على إزالتها، فهدف بناء السّلام هو بناء سلام ايجابي ومستدام. وأضاف غالتونج أنه: "يجب العثور على هياكل الصراع من خلال إزالة أسباب الحروب وتقديم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث فيها الحروب". كما يؤكّد غالتونج على أهمية المعرفة المحلية والملكية والمشاركة في بناء السّلام.

إنّ منع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات وتسوية النزاعات والتّحول والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع كلها جزء من بناء السّلام.

لا بدّ من تحديد تعريف معيّن ومحدّد لبناء السّلام متّفق عليه، إذ إنّه هناك اختلاف على الصّعيد الدولي، إن في أساس وطبيعة عملية بناء السّلام وفقاً للجهة التي تتناول الموضوع، فعلى سبيل المثال إنّ الولايات المتّحدة الأميركية ترى من خلال بناء السّلام عملية سياسية وإقتصادية بحتة، في حين أنّ بعض المنّظمات الدّولية، كبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية تؤكّد أنّ من أولويات بناء السّلام هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تتيح المشاركة الفعّالة للمجتمع المدني للوصول الى حلول سلمية للصّراعات والنزاعات. (رياض، 2019، صفحة 4)

تعرّف وكالة المعونة الدولية بناء السّلام على أنه مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تشمل الهياكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية بغية معالجة الصّراع وذلك من خلال آليات تدعم الهياكل المتنوعة في سبيل توطيد عمليات السّلام والشعور بالثقة والأمن. (Garon, 2005, p. 234)

لذلك تعتبر التنمية من الأهداف الأساسية وراء بناء السّلام وزوال الأسباب التي تؤدّي الى نشوب النزاعات والصّراعات بين الدّول، فيجب على المجتمع الدولي تعزيز دور التنمية في سبيل بناء السّلام بطريقة فعّالة وهادفة ومستمرّة.

من خلال كلّ ما تمّ عرضه في هذا المطلب فإنّ التفكير في التّنمية من خلال هذا الموضوع يُمكن أن يكون السّند الأساسي للسّلام الدّولي، وبناء الثّقة بين الدّول. فالتّعاون الإقتصادي وتبادل المصالح المشتركة بإعتقادي يُمكن أن تقلّل من إحتمالية اندلاع الحروب والصّراعات. ولا يمكننا الحديث عن بناء السّلام بشكل دائم إذا لم تكن التّنمية جزءاً منه.

المطلب الثاني: طرق المناقشة الدّولية الفعّالة لإزالة الأسباب الهيكلية للصّراع.

إنّ أفضل طريقة يمكن استخدامها لمنع المجتمعات من الإنزلاق نحو الأزمات والصّراعات هي ضمان قدرتها على الصمود من خلال الإستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة، حيث أنّ التنمية يمكن لها أن تضمن تخفيف الأسباب التي تؤدّي الى هذه الصّراعات وبالتالي أن تُبعد احتمالية وقوع أو نشوب النزاع الدّولي.

إنّ المناقشات الدولية في هذا الإطار تعتمد على استخدام نهج معيّن عبر تظافر الجهود بين الدّول، ووحدة الأهداف، ومساندة الدّول بعضها البعض في الوصول الى السّلم والأمن الدوليين، ومعارضة أي دولة تقوم بأعمال إرهابية أو عدائية بحق أي دولة دون وجه حقّ حسب ما هو معمول به في القانون الدّولي.

من الأساليب الهيكلية والطويلة الأمد التي تمنع النزاع المسلّح هي معرفة الأسباب التي تكمن وراء الحرب والعنف. وهي تهدف بشكل رئيسي الى خفض إحتمالية وقوع العنف المسلّح أو السّياسي على مدار الوقت وتعزيز الوسائل غير العنيفة لمجابهة الاحتياجات الحادّة واستحقاقات الحقوق.

من الجهود أيضاً التي تمنع نشوب النزاعات هي تلك التي تجابه انعدام المساواة والعنف الهيكليين، وتعزيز حقوق الإنسان والأمن الإنساني، والمشاركة الفعّالة في إنهاء التحوّل للعسكرة ونزع السّلاح وخفض الإنفاق على الأسلحة وإستعمالها في سبيل تنمية الشعوب ورفع المجتمعات بحيث يمكن لهذه التكاليف الباهظة أن تُساعد العديد من الدّول والمجتمعات التي تعاني من الفقر والجوع والعوز.

إنّ الأمم المتّحدة وفي سبيل هيكلتها لبناء السّلام قدّمت فهماً للحلول الممكنة لإزالة الأسباب الجذرية التي تقف وراء النزاعات الدّولية والتي تبدو مستعصية، وهو نهج يعتبر أنّ السّلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: الإعتراف الدولي بأنّ السّلام والتنمية عنصران يعززان بعضهما البعض.

يربط ميثاق الأمم المتّحدة بين الحفاظ على السّلم والأمن الدوليين وبين تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فعلى سبيل المثال وفي ديباجة الميثاق ذُكر بشكل واضح وصريح أنّ ترقية الظروف الإقتصادية والإجتماعية هي جزء من مسؤولية الأمم المتّحدة في حفظ السّلام.

من خلال الوثائق والقرارات الدولية والأممية يمكن استنتاج ترابط السّلام والتنمية، في حين أن تحقيق السّلام يتطلب تنمية شاملة ومستدامة، بينما التنمية تحتاج الى بيئة آمنة ومستقرة لتنمو وتزدهر.

فيما يلي سنعرض بعض أوجه الإعتراف الدولي التي تبين مدى تعلّق التنمية بتحقيق السّلام العالمي:

<u>أولاً:</u> قرارات الجمعية العامة للأمم المتّحدة بشأن ترابط السلام والتنمية.

إنّ معظم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة تؤكّد أنّ التنمية والسّلام مترابطان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض.

- قرار الجمعية العامة A/RES/55/2 لاعلان الألفية: يتناول نص هذا القرار الربط بين السّلام والتنمية، إنّ اعلان الألفية تمّ تبنّيه في القمة التي عقدتها الأمم المتّحدة في العام 2000، حيث حدّد أهدافاً طموحة للعالم بما في ذلك القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، كما أكّد على أن مواضيع السّلام والأمن والتنمية مترابطة، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمن، كما وضع هذا الإعلان أساساً لأجندة التنمية العالمية عبر الربط الصريح بين التنمية والسّلام، ويُعد بدوره مقدمة لأهداف التنمية المستدامة التي تؤكّد على هذا الترابط بشكل أكبر، وإنّ هذه الوثيقة تعكس وعي المجتمع الدولي بضرورة تبني نهج شامل يجمع بين السّلام والتنمية.
- قرار الجمعية العامة رقم A/RES/70/1 الذي اعتمد " أجندة 2030 للتنمية المستدامة "، والتي هي بمثابة تأكيد قوي على ترابط السّلام والتنمية. ناهيك عن الهدف 16 الذي يركز على ضرورة تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة. فهذا القرار يشير الى أن أي محاولة لتحقيق التنمية المستدامة دون وجود سلام وأمن ستكون غير فعّالة. إنّ هذا القرار يعكس بشكل ملحوظ تطوّر الفكر الدّولي بشأن دور المؤسسات في تحقيق الأهداف والإعتماد عليها في تطبيقها وبالتالي ومن خلال اعتماد دور المؤسسات والمجتمع الدولي يمكن للدول الوصول الى تحقيق أكبر للسّلام والتنمية.

- قرار الجمعية العامة لاستدامة السّلام رقم A/RES/70/262، يمثل هذا القرار الوثيقة الأكثر أهمية في الربط بين السّلام والتنمية، ويثبّت أنّ استدامة السّلام تعتمد على التنمية الشاملة والمتوازنة، وبالتالي يعترف أنّ السّلام والتنمية وحقوق الإنسان جميعها مترابطة ومتلاحمة ومتكاملة. يتضمّن هذا القرار نهج شامل لتحقيق استدامة السّلام عبر معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي وعدم المساواة... إنّ الأمم المتّحدة تعي بأن الأمن وحده لا يكفي لتحقيق سلام دائم، إنما يجب تسليط الضوء على التنمية المستدامة لأجل تحقيق هذه الغاية. مع التركيز على الأسباب الهيكلية للصّراع.
- قرار الجمعية العامة A/RES/74/306، للاستجابة لجائحة covid-19، وبالرغم من أنّ القرار يركز على الجائحة ويرتبط بالوباء، إلّا أنه يشير في طياته الى السّلام والتنمية باعتبار أن الوباء يُفاقم التحديات التي يواجهها العالم والدّول دون استثناء، وضرورة معالجة أسبابه والتصدّي لها، وضرورة معالجة التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية للوباء من أجل تعزيز الإستقرار والسّلام العالمي. فالأزمات الصّحية، مثل الجائحة المستجّدة وغيرها من الأوبئة، يمكن لها أم تزيد من التفاوت الإجتماعي وتؤدي الى عدم الإستقرار، وبالتالي كل هذا يستدعي الى ضرورة اتّباع استراتيجيات شاملة لتحقيق السّلام والتنمية معاً.
- قرار الجمعية العامة A/RES/72/243، لتعزيز التنمية والسلام في أفريقيا، اتّخذ هذا القرار بالتحديد لقارة أفريقيا نظراً لما تعانيه المنطقة من نزاعات متواصلة، حيث تحول هذه النزاعات دون تحقيق التنمية المستدامة، ويدعو القرار الى توحيد الجهود والشراكة بين الأمم المتّحدة والإتّحاد الأفريقي لدعم التنمية وتعزيز السّلام في القارة الأفريقية المتأثرة بالصراعات. وهذا الحلّ يشدّد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمعالجة النزاعات وإعادة البناء إنّ هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة تؤكّد بشكل وثيق أن السّلام والتنمية عنصران مترابطان. ومجمل هذه القرارات تدعم ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والصراعات، وضرورة تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، للتّوصل الى إستقرار المجتمعات.

ثانياً: القرار الصادر عن مجلس الأمن.

إنّ مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة قد أصدر العديد من القرارات التي تعزز العلاقة بين السّلام والأمن كعنصرين متكاملين ومترابطين في القانون الدّولي العام. من أهم هذه القرارت التي تشمل علاقة الترابط بين السّلام والتنمية هي:

- القرار 1325(2000): يعترف هذا القرار بالصلة بين السّلام والأمن والتنمية الإجتماعية، حيث يؤكّد على أهمية المشاركة الفعّالة للمرأة في مفاوضات السّلام وإعادة البناء بعد الصراعات، وزيادة دورها في صنع القرار. يراعي هذا القرار التطبيق الكامل للقانون الدولي الإنساني، معترفاً بأن اشراك جميع الأطراف، بما في ذلك النساء هو جزء لا يتجزأ من تعزيز السّلام.
- القرار 2282(2016): يشرح هذا القرار "بناء السّلام في مرحلة ما بعد النزاع"، ويشدّد على أنّ السّلام المستدام يتطلب تعزيز الحكم الرشيد، ودعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية. ويعتبر أنّ الأمن والتنمية مرتبطان ببعضهما البعض وأن السّلام لا يمكن تحقيقه بشكل مستدام دون معالجة أسباب الصراع الأساسية مثل الفقر والفساد والتهميش الإجتماعي.
- القرار رقم 2417(2018): يؤكّد هذا القرار أنّ النزاعات المسلّحة يمكن أن تؤدّي الى المجاعات، كما تقول السيدة فان داير فيلدين مديرة قسم الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي: "إنّ الصراع وانعدام الأمن هما المحرّكان الأساسيان للجوع، ففي أزمة أوكرانيا الأخيرة تسبّب الجمع بينهما الى حدوث أزمة إنسانية اعتبرت الأسرع نمواً في العالم".
- القرار 2532(2020)، الذي تمّ اعتماده خلال جائحة كورونا التي تعرّض لها العالم، باعتبار أن الجائحة تهدّد صون السّلام والأمن الدّوليين للخطر، وتعيق مكاسب بناء السّلام والتنمية في البلدان الخارجة عن النّزاع. ويشدّد هذا القرار على ضرورة

وقف النزاعات المسلّحة في ظلّ الأزمات الصحية العالمية، مشيراً إلى أن السّلام والأمن لا يمكن تحقيقهما دون مواجهة التحديات الصحية والإقتصادية والإجتماعية على حدّ سواء.

إنّ مجلس الأمن يعترف بشكل واضح بأن السّلام والتنمية مترابطان بشكل وثيق. فالسّلام لا يمكن تحقيقه دون وجود تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة، والعكس صحيح. حيث أن التنمية لا يمكن أن تزدهر في ظل غياب الأمن والإستقرار. لهذا السبب توصّلت الأمم المتّحدة من خلال مجلس الأمن الى تطوير استراتيجيات تركز على بناء السلام بشكل شامل يتضمن تعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: دراسة القضايا والاتّجاهات المستجدّة لاستباق أي خطر.

إنّ إستباق المخاطر التي تهدّد السّلام والأمن والتنمية، أمر في غاية الأهمية والجدية ويتطلّب العمل به منهجية شاملة تتناول أدوات واستراتيجيات متعدّدة. فيما يلي سنعرض بعض الخطوات التي يسعى اليها المجتمع الدولي لدراسة القضايا والإتّجاهات المستجدّة وتحليلها بما يتناسب مع الأوضاع والأنظمة المعروضة، وفي سبيل التوصّل الى الرّدع أو منع نشوب الحروب والصّراعات.

<u>أولاً:</u> الأنظمة المعتمدة لتفادي النزاعات.

- أنظمة الإنذار المبكّر: تستخدم هذه الأنظمة للكشف عن التهديدات المحتملة قبل حدوثها، مع اعتماد جمع البيانات وتحليلها لتوقع الأزمات والكوارث، سواء كانت طبيعية أو بشرية. سعى المجتمع الدّولي الى اعتماد هذا الإنذار من أجل تنمية القدرة على تحديد الآثار والإنتهاكات لتوخي الحذر قبل حدوث أي طارئ، إضافةً الى منع المشاكل والنزاعات من التصعيد. ومن أجل الوصول الى هذه الغاية يجب تحليل المعلومات الميدانية وبيانات الأقمار وتقديم تنبيهات مبكرة حول الأزمات المحتملة والتي يمكن أن تحدث. من الأمثلة على الإنذار المبكر ما يتعلق بالبيئة، والإنذار بالمجاعة عبر التحليلات حول انعدام الامن الغذائي الذي تم انشاؤه في عام 1985.
- الإستخدام الفعّال للبيانات: يتم استخدام تحليل البيانات الضخمة لفهم الديناميكيات الاجتماعية والسياسية في مناطق معينة عبر تقييم المخاطر عبر تحليل البيانات. تأتي هذه البيانات من عدّة مصادر منها وسائل التواصل الإجتماعي، والتقارير الإخبارية، والمصادر الأخرى لتحليل سلوكيات الجماعات أو الأفراد التي قد تؤدي الى نشوء نزاعات تهدّد الأمن. من المهمّ أيضاً الإشارة الى أنّه يجب مساعدة الدّول في إنعاش البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتّصالات فبعض الدّول تعاني من ضعف وتدهور البنى التحتية للاتّصالات والمعلومات، فيجب أيضاً في هذا الصّدد الإشارة الى وجوب إستهلاك الذكاء الإصطناعي كوسيلة لأغراض التنمية من خلال رقمنة الملفات والمعارف والمعلومات الموجودة في مختلف المجالات منها الصحية والتعليم والرعاية فيتم جني ثمار هذا الذّكاء لأغراض حقوق الإنسان والتّنمية. فإستخدام الذكاء الإصطناعي يجب أن يكون لغايات تفيد النّمو والإزدهار وليس لتنفيذ مهام الحروب والنزاعات والإرهاب، فالذكاء الإصطناعي يعتبر سلاح ذو حدّين، فتعدّى هذا الموضوع المجالات التقنية الى كل مناحي الحياة الإنسانية والتي تأتي أبرزها في مجال حقوق الإنسان، كما هي الحال لدى مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان التي تستخدم خوارزميات الذكاء الإصطناعي كبديل للعمل اليدوي ما وفّر الكثير من ساعات العمل، ويمكن أن تستخدم بشكل موازي لقمع حرية التعبير خصوصاً على منصّات التواصل الإجتماعي التي تثير النّعرات الطّائفية وتشجّع على الإرهاب بين الدّول، فتوجيه الذكاء نحو منحى السّلام ونشر أهمية الإلتزام بحقوق الإنسان هو العامل الصحّي والإبتعاد عن التّفكير في إستخدامه لتسهيل أغراض النزاعات والحروب.

- نموذج محاكاة المخاطر: استخدم هذا النموذج لتوقّع أثر المخاطر المحتملة على السّلام والأمن، تعتمد هذه النماذج على بيانات متعلّقة بالإقتصاد، السياسة، التغيرات المناخية، النزاعات المسلّحة، التسلّح، مؤشرات الصّراعات، يحدّد هذا النموذج المناطق الأكثر عرضة للنزاع استناداً الى مؤشرات عملية تبنى على دراسات متطوّرة من قبل بعض المنظمات الدّولية كالبنك الدّولي مثلاً. أنشئ لتحقيق هذه الغاية أيضاً معهد مستقل عُرِفَ بمعهد ستوكهولم لأبحاث السّلام(Sipri) ،اهتمّ هذا المعهد بالبحث في الصراعات، والتسلّح، ومراقبة الأسلحة، ونزع السّلاح. يوفّر هذا المعهد أيضاً البيانات والتحليلات والتوصيات بناءً على مصادر وُضعت في متناول اليد لدرسها من قبل أخصائيين ولواضعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام عبر تقديم معلومات موثوقة.
- إعداد التقارير الميدانية والتحليل الميداني: تعدّ هذه الخطوة بمثابة الجزء الأساسي من الخطة والمنهجية الوقائية، فترسل عبرها فرق ميدانية بجمع البيانات حول التطوّرات في مناطق الصراع أو الأزمات المحتملة، مثل فرق حفظ السّلام التابعة للأمم المتّحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تجمع تقارير ميدانية من خلال الإحصاءات التي جرت عن الأوضاع الواقعة في أماكن النزاع. (Rupesinghe, 1992, p. 45)
- الدبلوماسية الوقائية: تهدف الدبلوماسية الوقائية الى منع النزاعات بشتّى أشكالها وذلك بطرق سلمية قبل تصعيدها ووصولها الى صراعات أو حروب، تقوم عبرها المنظمات الدولية أو الإقليمية بإرسال مبعوثين خاصين لتسهيل العملية وحلّ النزاعات أو منع وقوعها« فقد وُصفت الدبلوماسية الوقائية بأنها: "حوار بين الدّول"، والتي توسّعت عبر طرق الإتّصال من أجل الإستجابة للتغيير الحاصل في النظام الدولي المعاصر. (بيجمان، 2014، صفحة 13)

ثانياً: التّعاون الأمني الدّولي والإقليمي.

إنّ التّعاون الأمني الدّولي والإقليمي يعدّ من المواضيع الحيوية في القانون الدولي، حيث يلعب هذا التعاون دوراً مهماً في الحفاظ على السّلام والأمن الدوليين من خلال العمل المشترك بين الدول.

يندرج هذا التعاون ضمن الأطر القانونية المرعية الإجراء بحسب القانون الدّولي والتي تصيغها الإتفاقيات الدّولية والمعاهدات الدّولية والإقليمية ومن الأمثلة على هذا التعاون:

- التعاون الدولي والمنظمات الدولية: يتناول هذا الموضوع الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية بما في ذلك التعاون الأمني، إن الشراكات بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ايضاً تغني النقاش الدولي حول السلام وتضفي عليه الصّفة الدّولية، ويعتبر الأمن والسّلام من مهام هذه المنظمات والسبيل الأول للوصول الى تطبيق قواعد القانون الدّولي العام. (شكري، 2012، صفحة 312) برز دور هذا التّعاون في إتّفاق باريس للمناخ الذي اجتمعت فيه 195 دولة تحت رعاية الأمم المتّحدة للتوصّل الى اتّفاق عالمي لمكافحة التغيير المناخي، حيث اتّفقت الدّول المشاركة على التّخفيف من إنبعاثات الغازات الدّفيئة للحدّ من ارتفاع درجة حرارة الأرض. هذا الإتّفاق يُعبّر على حسن التّعاون الدّولي لمواجهة التّحديات البيئية كذا التّحديات السياسية والحروب التي يجب أن تُحلّ بطريقة حضارية ومتطوّرة.
- التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة: يتّجه هذا النوع من التعاون الى المشاركة الفعّالة للمنظمات الإقليمية في تطوير استراتيجياتها الأمنية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المناطق التي تتبع للمنظمات الإقليمية المحدّدة. من التّحديات الإقليمية التي تواجه المنظمات ما يعرف بالنزاعات المسلّحة والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظّمة. أبرز

الأمثلة على هذا النّوع من التعاون هو الإتّحاد الأوروبي، الذي يُثبّت التعاون الإقليمي بين الدّول الأوروبية في مجالات الإقتصاد، والسياسة، والتّنمية. ويصوّب توجيهاته لمكافحة التّهديدات التي تعترضه، وتعزيز الإستقرار والأمن للمناطق الواقعة ضمن نطاق الإتّحاد.

- التعاون من أجل أمن الحدود وتبادل المعلومات الأمنية: إنّ هذا التعاون يشكّل الأساس وراء استباق أي مخاطر أمنية، وهو صلب ما يمكن أن ينفذّه المجتمع الدولي للتّخلص من مخاطر النزاعات، فالحدود مهمّة جداً لأنها تُشكّل بوابة عبور عبر الدوّل أي من والى الدول، فتهريب الأسلحة والمخدرات والاتّجار بالأشخاص، كلّها عمليات تحصل على الحدود الدولية، وتأمين أمن الحدود بما أمكن من التطّور يمكن له أن يستبق حدوث المخاطر والصراعات. وتبادل المعلومات الأمنية بين الدّول أيضاً من شأنه أن يعزّز استباق المخاطر من خلال القدرات والتقنيات والتكنولوجيا في مراقبة الحدود مما يمنع التهديدات قبل وصولها ويتمّ عبرها أيضاً منع التدفق غير النظامي عبر الحدود.
- التعاون الأمني في مجال الأمن السيبراني: أصبحت حماية البنية التحتية الرقمية مسألة ذات أهمية كبيرة، خصوصاً مع تزايد المخاطر السيبرانية. يتمثّل التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال بالمكافحة الفعّالة للمخاطر التي تنطوي على التهديدات الإلكترونية من خلال تبادل المعلومات. إضافةً الى تطوير الاستراتيجيات الدفاعية ضد جميع أنواع الهجمات السيبرانية ومعرفة مصدرها عبر المراقبة الحثيثة، واستعمال التكنولوجيا لهذه الغاية.

تلعب المنظّمات الدّولية دورها في تحقيق الأمن السيبراني كفاعلين من غير الدول، كما المنظمات الحكومية، فيكمن دورها في تبادل الخبرات والمعلومات وتدريب الكوادر المدربّة ووضع الخطط التي تكافح الجرائم السيبرانية، مثلاً المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول"، لتمكين التواصل بين أجهزة الشرطة وسائر الجهات المعنية. كما إهتمّت الأمم المتّحدة بهذا المجال، عبر إنشائها كيانات مثل الشراكة التّعددية ضدّ التهديدات السيبرانية أو ما يعرف بـ "Impact" التي أنشئت في العام 2009 كأوّل منظّمة تدعمها الأمم المتّحدة للتحالف لدعم الأمن السيبراني. (الدين، 2023، صفحة 200)

إنّ التعاون الأمني الدولي والإقليمي هو مفهوم معتمد في النظام العالمي، حيث يتطلب التعامل مع التهديدات الأمنية الحديثة. ويتطلب التّعاون تظافر الجهود الدولية لتحقيق هذه الغاية قبل تفاقم الأزمات لذلك يشكّل التعاون الأمني آلية لدرء المخاطر. ومن المهمّ جداً في مثل هكذا عمل أن تكون الإستجابة سريعة وفعّالة.

من خلال كلّ ما تمّ عرضه آنفاً ، يمكن القول بأنّ التعاون الأمني الدّولي والإقليمي، يتطلّب الكثير من الجهد والتعاون في توحيد الجهود لمواجهة النّهديدات العابرة للحدود مهما كان نوعها. ويتطلّب هذا الموضوع تبادل المعلومات بشكل شفّاف وموثوق وتنسيق تام للسّياسات الأمنية، وتعزيز القدرات العسكرية من أجل الحدّ من التّصعيد والصّراع.

الخاتمة:

إنّ الغريزة البشرية بطبيعتها تدفع النزاعات الى الإختلاف والتآمر وصولاً الى الحروب والتدمير، كذلك الحكمة البشرية والسّماوية تدافع وتميل الى السّلم والتّسامح، وتغليب نور العقل عبر النّظر الى مآلات الحروب وعواقبها الوخيمة من خلال مختلف التّجارب السّابقة، فلا تؤدّي هذه الحروب والنّزاعات إلّا للهلاك والدّمار لجميع اطراف النّزاع.

لذلك ومن خلال هذه الدراسة، فإنّ الإهتمام الدولي يصبو الى إيجاد حلّ جذري للنزاعات الدّولية التي غالباً ما يكون هدفها الحصول على الموارد الطبيعية، إضافةً الى المطامع السياسية. والحلّ مرتبط بالأسباب فيمكن مثلاً تعزيز الموارد واستغلالها في البلدان التي تتمتع

بثروات كثيرة من خلال تعزيز التنمية التي بدورها هي سبب المطامع وتوزيع الثروات بشكل عادل في هذه البلدان وتصديرها الى البلدان التي تفتقر اليها من خلال وضع استراتيجية لدراسة التكاليف والأسعار ومساندة البنك الدولي للدول غير القادرة على تأمين احتياجاتها. وهكذا يمكن للتنمية لعب دور أساسي في الوقاية وتجنب وقوع النزاعات الدولية.

أولا: الاستنتاجات

إنّ التعاون ضروري في هذه المرحلة خصوصاً بين الدّول والمنظّمات الدولية للوقاية من النزاعات وابعاد الحروب والصراعات، والوصول الى السّلام الذي يجب تحقيقه في هذا القرن الذي يتمتّع بجميع مقوّمات الحياة الراقية والمتطوّرة.

من الاستنتاجات التي توصّلنا اليها في هذا البحث هي:

- تحقيق الإرادة السّياسية من قبل كافة الأطراف والدّول على إعتماد التّنمية في منع نشوب النّزاعات الدّولية.
- تنمية كافة المناطق بالنّواقص التي يحتاجها من موارد طبيعية ومصادر من شتّى المجالات عبر إمداد الدّول بالتّطور والتّقدم التكنولوجي والخبرات الهامّة من البعثات الدّولية والمفوضّين الدّوليين في مجال التّنمية، لتمكين الدّول من الإستفادة من ثرواتها وإبعاد فكرة تطبيق مبدأ القوّة لحلّ المشاكل. وزرع عقل التّفكير المتطوّر الذي يعتمد المنطق العلمي والتّقني في معالجة الأمور.
- إنّ التّحدي يكمن في قدرة التنمية على الاستجابة لكافة المخاطر والتحديات الدولية والتي يواجهها عالم اليوم.
- يجب العمل على تحقيق أهداف التّنمية المستدامة على ارض الواقع للوصول الى خطّة العام 2030، التي تتلخّص في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين والحصول على طاقة نظيفة وبيئة آمنة وسليمة وغيرها من الأهداف التي تمّ وضعها في خطّة التّنمية المستدامة.

ثانياً: الاقتراحات

- نقترح ضرورة تنمية جميع البلدان والدّول خصوصاً النامية منها من خلال وضع خطط استراتيجية لتحقيق هذه الغاية ومساندة الدول الغنية لدول العالم الثالث دون التفكير في المطامع التي تقضي على جميع أوجع التنمية.
- التّشجيع على التعاون في مجالات التنمية المختلفة للوصول الى تحقيق التنمية القانونية والتي تتمثّل بالحق في التنمية في القانون الدولي العام.
- يجب تفعيل دور صندوق النّقد الدولي في مساندة الدّول المتخلّفة والتي تحتاج الى تنمية شاملة.
- العمل على تأمين الأمن الدولي الذي يُساهم في مساعدة التنمية على تحقيق أهدافها، فالأمن يؤمّن مساحة سليمة للعمل في تحقيق الأهداف التنموية.
- من الضروري العمل على إنشاء مؤسسة أو منظّمة تُعنى بالتّنمية، وتساهم في نشر مبادئها ومشاريع وآليات عملها.
- العمل على تحقيق السّلام من خلال التنمية كونها المحرّك الأمثل للقضاء على النزاعات وإقناع العام والدّول في الإبتعاد عن النزاعات والصراعات.

قائمة المراجع:

المراجع الأجنبية:

Albercht, P. (2011). Reconstrucying Security after conflict: security sector Reform in Sierra Leone springer. UK: Palgrave Macmillan London.

Dickson, A. (1997). Development and International Relations. (f. edition, Ed.) England: polity.

Duffield, D. (2001). Peace through Development: The Role of development Aid in Conflict Resolution. Polity Press.

Garon, R. (2005). la consolidation de la paix: lorsque la theorie rattrape les pratiques ambitieuses. 36.

Idriss, E. (2013). A conceptual Model of Peace building and democracy building: integrating the fields . American University.

Kidombo, H. (2013). the role of civil society in Peacebuilding: the case of Tegla Lorupe Peace Foundation . converty University.

Moran, M. (2006). the violence of democracy. university of Pennsylvania Press.

Rupesinghe. (1992). Early warning and conflict prevention. New York: St Mrtines Press.

Schabas, W. (2020). The UN International Criminal Tribunals: The Fprmer Yugoslavia, rwanda and sierra leone. cambridge University Press.

Ucko, M. B. (2009). Reintegrating Armed Groups After Conflicts: Politics, violence, and transition . roudtledge studies in intervention and state building.

Webel, D. B. (2021). Peace and Conflict Studies. Sage Publications, fifth edition.

المراجع العربية:

الدين, هـ. ج .(2023) .الامن السيبراني والتحول في النظام الدولي .مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية.

بيجمان, ج .(2014) .الدبلوماسية المعاصرة– المثيل والاتصال في دنيا العولمة) .م. حسن (.Trans, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزع.

رياض, ح .(2019) .تطور مفهوم بناء السلام في النظرية والمقاربات .الجزائر: مركز عدل، جامعة القسطنطينية.

شكري, م .(2012) .القانون الدولي والمنظمات الدولية . بيروت: دار النهضة العربية.

غوتيريش, أ ,2017) .شباط 27 .(حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة والصمود Retrieved from . https://www.ohchr.org/ar/prevention-and-early-warning/human-rights-prevention-conflict-or-crisis-and-building-resilience .

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثالث والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – ايلول – 2025م
www.ajsp.net

"The Role of Development in the Prevention of International Conflicts"

Researcher:

Anis Saeed Al-Hajj

Abstract:

Development in its course of action as a human right and as a practical way to achieve inclusive and sustainable growth of societies depends on peace and stability.

Development means, in one way or another, improving economic, social, political and cultural conditions, raising the standard of living, reducing poverty and unemployment, and improving health and education services. When people's basic needs are met, people feel just and equal, reducing the sense of injustice that leads to conflict. Development creates a kind of reassurance for the population and encourages cooperation among nations, thus promoting tolerance and understanding among peoples.

Development is therefore an effective instrument for achieving world peace because it addresses the roots of problems that may lead to conflicts and the instability that societies strive to achieve and secure for their peoples.

Keywords: Development - Conflict - Prevention - International Peace - Conflict Prevention - Security Cooperation.